

المؤسسات الناشئة start-up في الوطن العربي بين الواقع والمأمول
المملكة العربية السعودية أنموذجا.

**Start-up institutions in the Arab world between reality and
expectations**

The Kingdom of saudi arabia is a model.

يوسف أحمد¹ ، حابي عبد اللطيف² ، دلهوم محمد الأمين³

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، y.ahmed@univ-chlef.dz

² جامعة أوبكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، Abdellatif.habi@univ-tlemcen.dz

³ جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، amine021@windowslive.com

تاريخ الاستلام: 2025/05/01 تاريخ القبول: 2025/05/13 تاريخ النشر: 2025/05/16

.....

الملخص

هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية إلى التعرف على واقع المؤسسات الناشئة (*start-up*) في الوطن العربي وآفاقها المستقبلية، من خلال التطرق إلى المملكة العربية السعودية كنموذج عربي واعد في هذا المجال، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الاجتماعي في التعامل مع المعطيات، وتم جمع البيانات بالاعتماد على التقارير السنوية الموجودة على المواقع الإلكترونية للهيئات السعودية الناشطة والداعمة للمؤسسات الناشئة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المؤسسات الناشئة تعتبر المحرك الرئيسي في الوقت الراهن لاقتصاد الدول بصفة عامة، وتعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول التي أخذت على عاتقها هذه التجربة ونجحت فيها إلى حد كبير، لما حققت من قفزة نوعية في تنوع اقتصادها وزيادة مداخلها بعيدا على قطاع المحروقات. ومن أهم ما أوصت به الدراسة وجب على الدول العربية الاهتمام أكثر بالمؤسسات الناشئة من خلال الدعم والمراقبة للشباب حاملي المشاريع لما لها من عائد كبير اقتصادي وحتى اجتماعي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة - الوطن العربي - المملكة العربية السعودية.

Abstract

The aim of the study was to identify the reality of start-up institutions in the Arab world and their future prospects, by presenting the model of the Kingdom of Saudi Arabia, and the study relied on the social survey method in dealing with data. The data was collected based on the annual reports on the websites of the active Saudi bodies that support the start-ups. The study reached a set of results, the most important of which is that emerging institutions are the main driver at the present time for the economy of countries in general, The Kingdom of Saudi Arabia is among the countries that have undertaken this experience and have succeeded in it to a large extent. One of the most important recommendations of the study is that Arab countries should pay more attention to emerging institutions through support and accompaniment to young project holders because of their great economic and social return.

Keywords: Emerging institutions – the Arab world – the Kingdom of Saudi Arab

1. مقدمة:

عرفت المؤسسات الاقتصادية في السنوات الأخيرة تطورات هائلة وسريعة خاصة ما تعلق ببيئتها الخارجية مثل التغير في قوى المنافسين من خلال تبني تكنولوجيا المعلومات وأصبحت المؤسسات بحاجة ماسة إلى التعامل مع هذه التغيرات بما يخدم معطياتها وأهم الأعمال التي تقوم بها لذا بدأت الكثير من المؤسسات الاقتصادية تتسابق في زيادة حصتها السوقية من خلال كسب منافسين جدد من خلال التحسين المستمر لمنتجاتها والاتجاه لخلق مزايا تنافسية من المرتبة المرتفعة وتقييم مستمر لأداء ميزتها التنافسية.

ويعد هذا التغير بصورة عامة عملية مقصودة قامت بها المؤسسات الاقتصادية بهدف زيادة فعاليتها ويعد الابتكار أحد العوامل المحافظة على تحقيق التحسين المستمر وتطوير المؤسسات، كما تولد عن التغير في بيئة الأعمال مؤسسات حديثة التسمية أطلق عليها بالمؤسسات الناشئة (Start-up)، حيث أصبح الرهان في الوقت الحالي يعتمد عليها لتحريك العجلة الاقتصادية وعليه وجب الاستثمار الفعلي والحقيقي في هذا النوع من المؤسسات من خلال الدعم والمرافقة المستمرة وجعلها مؤسسات قائمة على قيم ومبادئ صحيحة، والدفع بها من خلال مرافقة أصحابها من أجل ضمان

نموها وتطورها وحتى إستمراريتها، وتعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول العربية التي تبنت هذه الإستراتيجية لتنمية اقتصادها، وهو محور دراستنا هذه، وبناءاً على ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو واقع المؤسسات الناشئة (start-up) بالوطن العربي عموماً والمملكة العربية السعودية خصوصاً؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية جاءت على النحو الآتي:

- 1- ما هي المؤسسات الناشئة start-up ؟ وفيما تتمثل أهم مقوماتها؟
- 2- كيف تتميز المؤسسات الناشئة start-up عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى؟
- 3- بالرجوع للوطن العربي ما هو واقع المؤسسات الناشئة به؟ وهل تدرج الدول العربية المؤسسات الناشئة ضمن سياساتها الاقتصادية بغرض خلق تنمية اقتصادية؟
- 4- ما هو واقع المؤسسات الناشئة بالمملكة العربية السعودية؟ هل تعتبر من بين الإستراتيجيات المعول عليها في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية؟

فرضيات الدراسة:

- تحظى المؤسسات الناشئة باهتمام واسع من قبل القائمين على الشؤون الاقتصادية بالوطن العربي.
- كلما زاد عدد المؤسسات الناشئة في الوطن العربي عموماً والمملكة العربية خصوصاً أدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بالوطني العربي.
- للإطار القانوني دور مهم في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة بالمملكة العربية السعودية.
- تلعب المؤسسات الداعمة دوراً كبيراً في خلق وتنمية المؤسسات الناشئة بالمملكة العربية السعودية.
- أهمية الدراسة:** تأتي أهمية الدراسة من خلال العديد من الاعتبارات الحالية وحتى المستقبلية منها ما هي علمية وأخرى تطبيقية والتي نوضحها في النقاط الآتية:

- بالنظر للأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الناشئة في تنمية اقتصاد الدول، لأنها تعتبر من النماذج الاقتصادية الجديدة وعليه الاستثمار في هذه المؤسسات يعد من الأولويات لصناع القرار لأي دولة بغرض دفع عجلة التنمية وتحقيق التنوع الاقتصادي وبحكم هذه المؤسسات فتية تحتاج إلى الدعم المتواصل والمراقبة وحمايتها من المنافسة التي تفرضها المؤسسات الكبيرة حتى تضمن استمراريتها

والحماية حسب ما أكد العديد من الباحثين أمثال porter تكون من خلال تبني قيم تنافسية لهذه المؤسسات بغرض تأمين مستقبلها خاصة في ظل وجود بيئة أعمال دائمة التغير وتأتي هذه الدراسة لتوضح مدى تبني الوطن العربي للمؤسسات الناشئة والانتقال بها إلى مصاف المؤسسات الكبيرة بالتركيز على المملكة العربية السعودية؛

- كما تأتي أهمية هذه الدراسة بتغير النظرة لاقتصاديات الدول من الانتقال إلى اقتصاد قائم على الريع (البترول والمواد الطاقوية... إلخ) إلى اقتصاد قائم على الإبداع والابتكار ما نشئ عنه مؤسسات إبتكارية أساسها تمثلت أساسا في المؤسسات الناشئة، إذ نجد الاقتصاد السعودي في إستراتيجيته المتبناة من أجل تنمية الاقتصاد يعتمد كثيرا على المؤسسات الناشئة وهي مدرجة في "رؤية السعودية 2030 للميلاد.

أهداف الدراسة: تستهدف هذه الدراسة بشكل أساسي تحليل واقع المؤسسات الناشئة start-up بالوطن العربي مع عرض التجربة المملكة العربية السعودية كنموذج وهذا من خلال:

- توضيح أهم ما تعلق بالمؤسسات الناشئة في الجانب النظري، أما من الناحية التطبيقية فنسعى إلى الوصول إلى التعرف على واقع المؤسسات الناشئة بالوطن العربي مع التطرق إلى المملكة العربية السعودية كنموذج عربي يهتم بهذا النوع من المؤسسات معولا عليه في تنمية وتطوير اقتصاد المملكة؛

- التعرف على مدى تبني المؤسسات الناشئة كخيار إستراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية سواء على المستوى العربي أو بالمملكة العربية السعودية؛

- محاولة تشخيص أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الناشئة سواء على مستوى الوطن العربي أو المملكة العربية السعودية مع العمل على تقديم حلول من شأنها النهوض بهذا النوع من المؤسسات من خلال الاستدلال بتجارب دول ناجحة؛

-محاولة التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تمكن من إدارة المؤسسات الناشئة بطريقة فعالة وناجحة مبنية على الإبداع والابتكار، مع الحث على الاستفادة من التجربة السعودية في تنمية الاقتصاد الجزائري القائم على المؤسسات الناشئة.

نوع الدراسة و منهج البحث المستخدم:

تتنمي هذه الدراسة إلى مجموعة الدراسات الوصفية التحليلية، إذ أنها تمكننا من الحصول على معلومات دقيقة تصور لنا الواقع المدروس وتسهم في تحليل واقع المؤسسات الناشئة (start-up) بالوطن العربي ن خلال عرض المملكة العربية السعودية كنموذج، أما منهج الدراسة فهو منهج المسحي الاجتماعي من خلال جمع البيانات والعمل على تصنيفها وتصميمها، مع القيام بالمسح المكتبي لغرض عرض مختلف الأسس الفكرية الأكاديمية المتعلقة بأبعاد بالمؤسسات الناشئة مثل: الكتب والمجلات، الرسائل الجامعية، الملتقيات وحتى مواقع الإنترنت عربية وأجنبية...الخ، والذي ساعدنا في تقديم الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج دراسة الحالة من خلال عرض وتحليل واقع المؤسسات الناشئة بالمملكة العربية السعودية ومدى تبنيها كخيار إستراتيجي في تنمية والتطوير اقتصادها، ومن أهم الأدوات المعتمدة في هذا الجزء من الدراسة لجمع البيانات، هي الوثائق الإلكترونية الخاصة بوزارة الصناعة السعودية والإحصائيات والتقارير الرسمية الخاصة بالمؤسسات الناشئة.

2- الإطار النظري للمؤسسات الناشئة.

2. 1 مفهوم المؤسسات الناشئة.

عرف العديد من الباحثين المؤسسات الناشئة وفق الآتي.

- حسب "Eric Ries" أحد المنظرين للمؤسسات الناشئة عرفها على أنها : "كيان من المؤسسات صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة، أي تقديم منتج أو خدمة جديدة مع عدم التأكد على بيئة الأعمال المحيطة بها" (رمضاني مروي، بوقرة كريمة، 2020-ص288).

- كما تعرف المؤسسات الناشئة **start-up** اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة **start-up** تتكون من جزأين "start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي (بو الشعور شريفة، 2018-ص420).

- يعرف رائد الأعمال الشهير ستيف بلانك المؤسسات الناشئة على أنها منظمة مؤقتة مصممة للبحث عن مشروع يدر الربح بشكل متكرر ويمكن قياسه، أي أن المؤسسة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري

(أسامة طلعت، 2021، ماهي الشركات الناشئة start-UP وصفاتها كيفية تمويلها،
./https://www.alrab7on.com/what-is-a-startup).

2.2 خصائص المؤسسات الناشئة Start-up.

المؤسسات الناشئة تعتبر توجه عالمي لرجال الأعمال هدفه تجسيد الأفكار والعمل على تشجيع الإبداع والابتكار وخلق مؤسسات اقتصادية قوية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، و للمؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص تميزها عن غير من المؤسسات نوضحها في الآتي: (خالد خير الدين، 2021، المؤسسات الناشئة طريقك نحو النجاح، ./https://teyssir.com).

- تتميز المؤسسات الناشئة بطابعها الحداثي، حيث نشأت حديثاً وتستمد تسميتها من هذه الصفة. وتواجه هذه المؤسسات خيارين رئيسيين: إما أن تحقق التطور والازدهار لتصبح كيانات مستقلة وناجحة تقدم منتجات تلبي احتياجات الأسواق، أو أن تضطر إلى إغلاق أبوابها والقبول بالخسارة؛
- تتمتع المؤسسات الناشئة بميزة النمو التدريجي، وهي إحدى الخصائص الأساسية التي تقوم عليها. إذ يمكن لهذه المؤسسات أن تنمو بسرعة وتحقق أرباحاً كبيرة مقارنة ببنية تكاليفها المنخفضة. وبالتالي، لا تقتصر هذه المؤسسات بالضرورة على تحقيق عوائد مالية محدودة بسبب حجمها الصغير، بل على العكس، فإنها قد تتمكن من تحقيق أرباح ضخمة جداً؛

- إن المؤسسات الناشئة هي الكيانات التي تتمتع بالقدرة على تسريع نمو أعمالها التجارية بشكل سريع، مما يتيح لها زيادة الإنتاج والمبيعات دون الحاجة إلى زيادة كبيرة في التكاليف؛

3.2 مصادر تمويل المؤسسات الناشئة:

المؤسسات الناشئة كغيرها من المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل من أجل الاستمرار في الإنتاج والقيام بجميع أنشطتها، ومن أبرز وسائل التمويل المتاحة للمؤسسات الناشئة نذكر منها: (رواد النيل، 2021، أهم مصادر التمويل للشركات الناشئة، ./https://np.eg).

1-3-2 التمويل الذاتي: يكون الاعتماد هنا على المال الخاص لصاحب النشاط، و يعتمد رواد الأعمال في البداية على التمويل الذاتي، حيث يلجؤون إلى استخدام أموالهم الخاصة لتغطية تكاليف بدء النشاط التجاري. وهذه الوسيلة تُعد الأكثر شيوعاً، خاصة في المراحل الأولى من المشروع، حيث تكون التكاليف لا تزال محدودة نسبياً ويمكن للمدخرات الشخصية أن تغطي مصاريف التشغيل الأولية.

من أبرز مميزات هذه الطريقة أنها تتيح لصاحب المشروع الحفاظ على ملكيته الكاملة لشركته دون الحاجة إلى التنازل عن جزء من الأسهم أو إدارة الشركة لصالح شركاء خارجيين. ومع ذلك، فإن هذه الطريقة تزيد من الأعباء المالية والنفسية على صاحب المشروع، إذ يصبح مسؤولاً عن جميع جوانب العمل وسط حالة من الغموض بشأن مصير الفكرة وكيفية استقبالها في السوق. في هذا السياق، يُنصح صاحب المشروع بتقليل التكاليف إلى الحد الأدنى الممكن، مثل تجنب التوسع المبالغ فيه في اختيار مقر الشركة أو توظيف عدد كبير من الموظفين أو الاستثمارات غير الضرورية في مستلزمات الأعمال.

2-3-2- قروض المشروعات الصغيرة: معظم البنوك حالياً توفر برامج لتمويل المشروعات الصغيرة، ومن مزايا هذه الوسيلة كسابقتها أنها تبقى على ملكية الشركة لصاحبها فلا ينازعه فيها أي طرف آخر، لكن البنوك تتطلب العديد من الاشتراطات والالتزامات المفروض على الشخص الوفاء بها خلال فترات محددة، كما أنها تحتاج لتقديم وصف مفصل لقنوات إنفاق هذه التمويلات البنكية وهو ما يصعب التنبؤ به في المراحل المبكرة من المشروع.

2-3-3- التمويل الجماعي: تعتبر فكرة " التمويل الجماعي " من الوسائل الجديدة في عالم التمويل المطلوب من المستثمرين المتحمسين لفكرة المشروع الناشئ، وشهدت إقبالا متزايداً مؤخراً، ويقوم صاحب النشاط بشرح فكرة منتج- خدمته بالتفصيل على المنصات الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض والتي زاد إنتشارها في الآونة الأخيرة، ويقوم المتحمسون للفكرة بالتبرع بمبالغ من المال مقابل مزايا مختلفة، فهناك ممولون يحصلون على نسخ مجانية من المنتج وآخرون يحصلون على حصة من الأسهم، وهناك فريق ثالث من الداعمين يفضل التبرع دون مقابل، وكل منصة من المنصات توفر نوعاً مختلفاً من المزايا، فيمكن لصاحب النشاط اختيار الأنسب من بينها، وتعتبر هذه وسيلة رائعة لتمويل المشروع إذا نجح صاحبه وعرض فكرته بطريقة جيدة لإقناع الممولين بها، ففي معظم الأحيان لا تثير المشاريع المقترحة حماس المساهمين فلا تتجح في جمع الأموال المطلوبة، وتعتبر فكرة النشاط هنا أهم عوامل نجاح حملة جمع التمويل.

2-3-4- حاضنات الأعمال: حاضنات الأعمال هي منظمات تنموية تقدم الدعم لرواد الأعمال الناشئين، ولا يقتصر الدعم هنا على الموارد المادية بل تمتد للدعم الفني والاستشارات المتخصصة لنجاح النشاط، وهي بذلك تقدم عدة فوائد لأصحاب المشروعات، وشهد هذا النوع من المؤسسات انتشاراً ملموساً في الآونة الأخيرة، وفي معظم الأحيان تعمل بالتعاون مع الجامعات، لذلك يعتبر الطلاب من أكثر الفئات المستفيدة من هذه المراكز، وينصح رواد الأعمال بالبحث عن هذا النوع

من المنظمات في أقرب منطقة إليهم للاستفادة من الفوائد الجمة التي تقدمها.(سمية فتحي، 2015،ص82).

2-4-العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة:

بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل تطوير وتنمية المؤسسات الناشئة إلا أنها تواجه اليوم تحديات كبيرة وصعوبات في ضمان البقاء و الاستمرارية، بالإضافة إلى جملة من المشاكل التي ترافق كل مرحلة من مراحل نمو هذا النوع من المؤسسات، ولعل من أبرز هذه التحديات نجد المنافسة الكبيرة من المؤسسات (الصغيرة والمتوسطة، المصغرة...الخ)، وعليه يمكننا إيجاز أهم العراقيل التي تواجهها المؤسسات الناشئة في العناصر الآتية: (Faster capital، 2021، " ما التحديات التي تواجه الشركات الناشئة وطرق تعزيز العمل الريادي؟" [/https://fastercapital.com/ar/blogs](https://fastercapital.com/ar/blogs)).

2-4-1- التمويل: أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها "الائتمان للشركات الصغيرة" في عام 2017 أن 72% من المؤسسات الناشئة التي مضى على إنشائها عامان أو أقل، واجهت تحديات مالية خلال انطلاق عملها، تمثلت في نقص التمويل الموزع لتنمية الشركات الناشئة، ومشكلات أخرى خلال سداد ديون القروض. واجهت أيضا الشركات الناشئة التي مضى على إنشائها بين ثلاث وخمس سنوات التحديات ذاتها، لكن لجولات تمويل مختلفة. وأوضح "مختبر ومضة للأبحاث" في عام 2013 أن 69% من المؤسسات الناشئة في الوطن العربي لم تحصل على التمويل اللازم لنموها ولتوسعة نطاقها، ويعود ذلك إلى نقص خبرة رواد الأعمال في طرق البحث عن التمويل وكيفية التعامل مع المستثمرين وكيفية طلبهم للأموال اللازمة لشركاتهم الناشئة فبالأكد هذا عمل مضى خاصة على رواد الأعمال الناشئين. ورغم وجود عدد من الجهات الداعمة والحواضن التقنية؛ وشبكات المستثمرين وشركات رأس المال المغامر ومنصات التمويل الجماعي والمواقع الإلكترونية التي تحرص على تزويد مواقعها بكل ما هو جديد حول كيفية الحصول على التمويل، لكن يخطئ الكثير من رواد الأعمال في توقعاتهم حول متطلبات المؤسسات الناشئة للنمو أو الانطلاق فهم يطلبون ما يحتاجونه في الوقت الحالي دون النظر إلى الخطط المستقبلية للمؤسسة الناشئة.

2-4-2- هيمنة المؤسسات الكبرى على الأسواق: احتكرت شركات مثل: **Amazon** " أمازون" و Face book "فيسبوك" و Alphabet Inc " ألفابت" و Google "جوجل" الأفكار التقنية على المستوى العالمي لتوفر الأساس المالي والإمكانات التسويقية العالية. فقد قامت شركة جوجل بتضييق نظام أندرويد التابع لها على المنافسين، ما أدى لإعاقة نمو المؤسسات الناشئة، بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الكبرى، وفرضت الحكومات الأوروبية غرامة

على شركة **جوجل** تقدر بقيمة 4.3 مليار يورو لمكافحة الاحتكار. طرحت **جوجل** أيضاً تقنية الرد على البريد الإلكتروني باستخدام خوارزميات طرحتها مسبقاً الشركة الناشئة "إيزي إيميل" إضافة إلى سرقة بعض المؤسسات الكبرى أفكار المؤسسات الناشئة دون امتلاك الأخيرة القدرة على المنافسة في ظل جماهيرية المؤسسات الكبرى، مثل إطلاق "فيسبوك" الدردشة الجماعية المرئية والتي استنسختها من شركة "لايف أون إير" وأطلقت شركة أمازون جهازاً يتم التحكم به بواسطة الصوت وهو نسخة عن منتج أصدرته المؤسسة الناشئة "تيو كلوس" إذ تعيق المؤسسات الكبرى نمو المؤسسات الناشئة عند شرائها المؤسسات الصغيرة المنافسة، والتي تقدم خدمات المؤسسات الناشئة نفسها، وهو ما يزيد الصعوبات أمام المؤسسات الناشئة لتحقيق النمو المطلوب في السوق العالمي وجذب الاستثمارات اللازمة للتطور والنمو.

2-4-3- المشاكل السياسية الاقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية: تظهر هذه المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للتوجهات الحكومية، خصوصاً في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي الحديث أو الدول الاشتراكية، التي عانت ولا تزال تعاني من تبعات تطبيق أنظمة مثالية نظرياً لكنها غير قابلة للتنفيذ عملياً. إذ لم تؤسس برامج فعالة لتوجيه المؤسسات أو لدعمها مالياً أو فنياً، كما لم تُمنح إعفاءات ضريبية لها في حال اتخاذها أوضاعاً رسمية لمزاولة أنشطتها. (محمد الناصر حميداتو، بقاص صافية، 2017، ص 08).

2-4-4- مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات: من أبرز المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة هي نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تُمكن أصحابها من التعامل مع التحديات أو من التوسع في أعمالهم وتحقيق النمو. تتمثل هذه المشاكل أساساً في عدم توفر معلومات دقيقة حول السوق، سواء أسواق الموارد أو السلع أو مستلزمات الإنتاج، فضلاً عن غياب البيانات والإحصائيات الرسمية الضرورية. كما يعاني أصحاب المشروعات من جهل بالقوانين والإجراءات الحكومية، مثل كيفية إنشاء مؤسسة ضمن إطار قانوني محدد، بالإضافة إلى معرفة الحوافز الضريبية والإعفاءات المتعلقة بالنشاط التجاري. عادةً ما تنجم هذه المشاكل عن اتخاذ القرارات من قبل شخص واحد فقط، وهو مالك المؤسسة، الذي يتولى بمفرده كافة المهام الإدارية، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على التوجيه السليم واتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة. (عبد الرحمان يسري أحمد، 1996، ص 29).

2-4-5- نقص القدرة على المنافسة: يعد ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى فشلها. ويعود هذا الضعف إلى مجموعة من العوامل الرئيسية، من أهمها: (عبد المطلب عبد الحميد، 2003، ص 50).

- يواجه النشاط التجاري صعوبة في منافسة المؤسسات الأكبر والأكثر كفاءة، خاصةً عندما يتعلق الأمر بتجاوز التكاليف المنخفضة التي تتمكن هذه الشركات من تحقيقها في نفس المجال؛

- غالباً ما يتم اختيار الموقع غير المناسب للمشروع بناءً على معايير شخصية، مثل قربهِ من العائلة أو المنزل، دون مراعاة احتياجات العمل الفعلية. وعلاوة على ذلك، بعد إقامة المشروع في هذا الموقع، يرفض أصحاب المشروع الانتقال إلى مكان آخر، حتى في حال تراجع حجم السوق بشكل كبير؛

- من بين التحديات الكبرى التي تواجهها تتمثل في عدم قدرة المؤسسات على فهم واستيعاب التغييرات التي تطرأ في بيئتها المحيطة. إذ يتعين عليها التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة والتركيبات الاجتماعية المتغيرة، وفي حال عدم قدرتها على مواكبة هذه التغييرات، فإنها قد تواجه خطر الفشل؛

2-4-6- مشكلة العقار الصناعي: يعد من بين أهم المشاكل التي تواجه المستثمرين الجدد، ويعود ذلك إلى انعدام سياسة واضحة المعالم لتنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي خاصة إذا ما لاحظنا الحالة السيئة التي وصلت إليها المناطق الصناعية من حيث التنمية والتسيير والتنظيم.

2-4-7- المشاكل المتعلقة بالتسويق: تتمثل في انخفاض جودة المنتجات نتيجة نقص الخبرة والعمالة المؤهلة، بالإضافة إلى ضعف الرقابة على الجودة وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنتاج سلع تلبي المقاييس والمعايير المطلوبة. كما يعاني هذا النوع من المؤسسات من عدم القيام بالبحوث التسويقية اللازمة لتحديث معلوماتها حول السوق المستهدفة. تقاوم هذه الصعوبات تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبرى، وذلك لاعتبارات تتعلق بالجودة، والسعر، والضمان، وانتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المحددة، فضلاً عن تقادي المشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة. كما تساهم ظاهرة ضعف الثقة في المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الأجنبي في تعميق هذه المشكلة (طويطي مصطفى، كتوش نبيل، 2017، ص11).

3. تحليل واقع قطاع المؤسسات الناشئة ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية المتحدة:

شهد الاقتصاد السعودي في عصره الحديث نمواً ملحوظاً على مستوى العديد من القطاعات، مستفيداً من الموارد الطبيعية الوفيرة في المملكة، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي والحضاري الاستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم الثلاث. أسفر هذا النمو عن بناء قاعدة اقتصادية قوية، حيث أصبح الاقتصاد السعودي ضمن أكبر عشرين اقتصاداً عالمياً، وعضواً مؤثراً في مجموعة العشرين، فضلاً عن كونه أحد اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي وأسواق النفط. يعزز هذا النجاح وجود نظام مالي قوي،

وقطاع بنكي فعال، بالإضافة إلى شركات حكومية ضخمة تعتمد على كوادر سعودية مؤهلة تأهيلاً عالياً، كما كان للمؤسسات الناشئة دوراً بارزاً في تحقيق النمو الاقتصادي وهو ما سنعرضه في العناصر القادمة. (عبد الرحمن عبدالله، 2021، ص 01).

3-1- مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية للمملكة العربية السعودية:

حقق الاقتصاد السعودي معدلات قوية في السنوات الأخيرة مستفيداً من ارتفاع أسعار البترول ونتائج النفط، بالإضافة إلى قوة نشاط القطاع الخاص الذي ساهم في تنمية الاقتصاد السعودي بنسبة 39.7% عام 2021 مقارنة بعام 2016 حيث تقدر بنحو 21,9 في المائة من إجمالي الناتج المسجل عام 2016 ارتفعت إلى 22 في المائة عام 2017، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وتطبيق العديد من مبادرات الإصلاح المحلي، مما أدى إلى زيادة كبيرة في خزينة المملكة السعودية نتيجة فائض ضخم في ميزان المدفوعات، مما سمح للمملكة العربية السعودية إلى توجيه هذا الفائض نحو عملية الاستثمار من خلال تشجيع القطاع الخاص بالتركيز على الشباب حاملي الأفكار والمشاريع مجسدين بذلك مؤسسات ناشئة في مجالات عديدة، وحقت هذه المؤسسات العديد من الفوائد للملكة العربية السعودية وهي كالآتي: (أمجد حجازي، 2015، ص 45).

- بلغت مساهمته في التوظيف في القطاع الخاص حوالي 64 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هيكل الميزان التجاري بأكثر من 5 في المائة من إجمالي الصادرات الكلية؛

- تم إنشاء هيئة معنية بالقطاع وهي الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها قامت باعتماد تعريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما ينص تنظيم الهيئة على أن تعمل على اقتراح الأنظمة واللوائح والسياسات الخاصة بتنمية ودعم المشروعات ومتابعة تطبيقها بعد اعتمادها. ومن أدوارها مراجعة الأنظمة والقوانين وتمثيل القطاع لدى كافة الجهات الحكومية؛

- كما أن عملية توفير أطر قانونية وتنظيمية ملائمة يمثل أحد أهم المحاور والتي يركز عليها نشاط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة سواء كان ذلك من حيث الجهات المنظمة لعمل القطاع أو من حيث القانون الذي يحكم عمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. حالياً يتوفر عدد من الجهات المنظمة لعمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

3-2- الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الناشئة بالمملكة العربية السعودية:

إن عملية توفير أطر قانونية وتنظيمية ملائمة يمثل أحد أهم المحاور التي يركز عليها نشاط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية سواء كان ذلك من حيث الجهات المنظمة لعمل القطاع أو من حيث القانون الذي يحكم عمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، هناك عدد من الجهات المنظمة لعمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل: <https://www.amf.org.ae/ar>، صندوق النقد العربي، (2019، ص94).

3-2-1-وزارة التجارة والاستثمار: الجهة المعنية بتسجيل المشروعات وترتبط بها الأنظمة واللوائح المتعلقة بالسجل التجاري والشركات والعلامات التجارية وغيره (<https://mc.gov.sa/ar/pages/default.aspx>)، وزارة التجارة السعودية، (2022).

3-2-2-وزارة العمل والتنمية الاجتماعية: الجهة المصدرة للتأشيرات اللازمة للعمالة الأجنبية وهي أيضا الجهة المسؤولة عن فرض ومراقبة نسب التوطين حسب القطاع والحجم (<https://hrsd.gov.sa>)، وزارة العمل والتنمية (2022).

3-2-3-الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: الجهة المرخصة والمنظمة لحاضنات الأعمال ومشروعات الأعمال وتقدم برامج دعم تغطي مختلف احتياجات المشروعات ورواد الأعمال بما يشمل الدعم المادي والتدريب والتأهيل وتسهيل الأعمال (<https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC393>)، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، (2022).

3-2-4-صندوق الموارد البشرية: الجهة الداعمة للتوظيف ولديها برامج لدعم توظيف المواطنين ومن الممكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذا العمل (<https://hrsd.gov.sa>)، صندوق الموارد البشرية السعودية، (2022).

3-2-5-وزارة الشؤون البلدية والقروية: الوزارة المعنية بإصدار تراخيص البلدية المكانية الممكنة لممارسة الأعمال (<https://www.momrah.gov.sa/ar>)، وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان السعودية، (2022).

من خلال ما سبق نلاحظ أن المملكة العربية السعودية عملت على فصل كل هيئة قانونية على حدا وهو ما ساعد على القضاء على البيروقراطية، وتسهيل الإجراءات القانونية لأصحاب المؤسسات الناشئة مما شجع الشباب على التوجه نحو مثل هذه المؤسسات.

3-3-المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر (المؤسسات الناشئة) والصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية:

هناك خطة قومية مستقلة للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إطار "رؤية 2030" تشكل دعماً نوعياً نحو تحقيق هدف تنويع الاقتصاد السعودي، بالإضافة إلى إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وإدارية كبرى، في هذا الإطار تم إنجاز الإستراتيجية الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 2030 والتي تهدف إلى النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمه في جميع مناطق المملكة بمختلف الأنشطة ذات القدرة التنافسية، كما تهدف الرؤية إلى رفع نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20 في المائة إلى 35 في المائة بحلول 2030 لتصل مساهمتها إلى 2,2 تريليون ريال من مجمل الناتج المتوقع عام 2030 البالغ 6,3 تريليون دولار.

تسعى الإستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى معالجة التحديات الحالية ورسم ملاح طموحة للقطاع بطريقة ممنهجة للنهوض بالقطاع بالتعاون مع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، بناءً على ما سبق تم التوصل إلى إطار عمل محدد يحكم عمل الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمشروعات من سبعة ركائز تتمثل في تعزيز الطلب، وسهولة ممارسة الأعمال، والوصول إلى التمويل، والابتكار، وتبني التقنية، والتعليم وتطوير المهارات، والثقافة المجتمعية على النحو التالي: (عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي، 2019، ص94).

- فيما يتعلق بتحفيز الطلب على الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المحلي والدولي، تم التركيز على عدد من المؤشرات يمكن استخدامها لمراقبة أداء قطاع المشروعات متنافية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل المشتريات الحكومية، ومشتريات القطاع الخاص من الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الصادرات، إضافة إلى عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثاً في القطاعات ذات الأولوية؛

- تعد ركيزة تعزيز الطلب أحد أهم عناصر تطوير منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن المتوقع أن تشهد السعودية نمواً كبيراً في فرص الطلب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب العوامل التي أثمرت عنها "رؤية المملكة 2030"، للدفع بذلك بشكل أساسي، من بينها الخصخصة التوجه نحو زيادة المحتوى المحلي، تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية لمشروعات القطاع اندماج المملكة في سلاسل الإمداد، والرقمنة وغيرها من محفزات الطلب الكلي، من المتوقع أن تتركز غالبية فرص الطلب هذه في عشر قطاعات ذات أولوية؛

- في جانب سهولة الأعمال، تم التركيز على إزالة العقبات المتعلقة بالأنظمة وتحسين اللوائح الحكومية اللازمة بهدف تسهيل قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأعمالها، يتم قياس فيما يتعلق بهذه الركيزة

من خلال تتبع ترتيب المملكة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، أما مؤشر سهولة النفاذ للتمويل، فيركز على إنشاء نظام شامل يمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل في جميع مراحل العمل عبر مجموعة من الأدوات المالية، ويمكن قياسها من خلال عدد من المؤشرات من بينها نسبة وقيمة الاقتراض الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقيمة التكوين الرأسمالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى سهولة الحصول على التمويل؛

- أما ركيزة الابتكار، فتهدف إلى تبني التقنية وتعزيز الابتكار بين رواد الأعمال والمشروعات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تشجيع الاعتماد على التقنية لتعزيز الإنتاجية من خلال الأبحاث التطبيقية؛

3-4- المؤسسات الداعمة للمؤسسات الناشئة في المملكة العربية السعودية:

يمثل التمويل الذاتي ورأس المال العامل أهم مصادر التمويل المحلي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التمويل الممنوح من المصارف التجارية، والصناديق الاستثمارية، والصناديق الحكومية وشركات التمويل. وفي هذا الإطار بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويلًا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عدد لا بأس به بالمملكة العربية السعودية وهو ما سنوضحه في الآتي: (هبة عبد المنعم وآخرون، 2019، ص 92-97).

3-4-1- بنك التنمية الاجتماعية SOCIAL DEVELOPMENT BANK:

ومن أهم الخيارات التمويلية التي يقدمها البنك والتي تناسب مرحلة نمو المؤسسات الناشئة وحجمها نذكر:

3-4-1-1- تمويل المنشآت الناشئة: يستهدف البرنامج تمويل المنشآت الجديدة بمبالغ تصل إلى 300 ألف ريال

3-4-1-2- تمويل منشآت التميز: يستهدف البرنامج المنشآت الواعدة، سواء كانت جديدة أو لا يتجاوز عمرها ثلاث سنوات، بتوفير تمويل يصل إلى 4 ملايين ريال.

3-4-1-3- الامتياز التجاري: يستهدف البرنامج تطوير مشاريع الامتياز التجاري من خلال تقديم تمويل يصل إلى 4 ملايين ريال.

3-4-1-4- التقنيات الناشئة: يستهدف البرنامج تمويل المنشآت التقنية والرقمية بمبالغ تصل إلى 4 ملايين ريال.

3-4-1-5- تمويل منشآت رواد الأعمال: يستهدف البرنامج تمويل الأصول والتكاليف التشغيلية للكيانات الجديدة بمبالغ تصل إلى 500 ألف ريال.

3-4-2- بادر للحاضنات التقنية: يعد برنامج بادر لحاضنات التقنية، الذي تأسس عام 2007م، أحد برامج مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. يُعنى مصطلح "بادر" بـ"مبادرة"، ويعد برنامجاً وطنياً شاملاً يهدف إلى تفعيل وتطوير حاضنات الأعمال التقنية من أجل تسريع نمو الأعمال التقنية الناشئة في المملكة. يعمل برنامج بادر بفعالية على تطوير ودعم ريادة الأعمال التقنية والحاضنات في مختلف مناطق المملكة، من خلال تنفيذ برامج وطنية شاملة في هذا المجال، وتعزيز المبادرات الاستراتيجية المتعلقة بريادة الأعمال والحاضنات بالتعاون مع الهيئات الحكومية، الجامعات، والقطاع الخاص. (https://mashroo3k.com/ar/funding_agency/، مشروعك، 2020).

3-4-3- البنك الأهلي التجاري: يقدم البنك الأهلي تسهيلات تمويلية لأصحاب المنشآت الصغيرة التي تحقق مبيعات سنوية تقل عن 15 مليون ريال، بالإضافة إلى تمويل للمشاريع الصغيرة التي لم تبدأ بعد. يصل مبلغ التمويل إلى 200 ألف ريال أو أكثر، حسب طبيعة المشروع وكفاءته. يشترط البنك توفر سجل تجاري، وأن تكون المنشأة سعودية، وقابلة للتقييم الائتماني الإيجابي. كما يجب تقديم صورة من البطاقة الشخصية، ونبذة عن المنشأة وأنشطتها. (<https://jazancci-K/smes.org/index.php/ar>، برامج دعم المشاريع، 2022).

3-4-4- البنك الزراعي العربي السعودي: يُعد البنك الزراعي السعودي أحد الركائز الأساسية للتنمية الزراعية الشاملة في المملكة العربية السعودية، حيث يهدف نظامه الإقراضي إلى معالجة مشاكل المزارعين وتقديم خدمات ائتمانية تساهم في دفع عجلة الإنتاج وزيادة معدلات التنمية الزراعية. يقدم البنك قروضاً بدون فوائد، تشمل قروضاً قصيرة الأجل تصل مدتها إلى سنة، بهدف تمويل النفقات الزراعية الموسمية مثل إعداد الأرض للزراعة، وتأمين البذور، والأسمدة، والمبيدات، والمحروقات. كما يقدم قروضاً متوسطة الأجل التي تغطي جميع الأنشطة الزراعية سواء كانت نباتية أو حيوانية، مع إمكانية تسديد هذه القروض على أقساط سنوية تمتد لمدة عشر سنوات. (هناء سلطان داود، دور البنك العربي السعودي في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية، 2005).

3-4-5- البنك السعودي للتسليف والادخار: تم إنشاء بنك التسليف السعودي بهدف تقديم قروض بدون فائدة للمواطنين السعوديين ذوي الإمكانات المحدودة، وذلك لمساعدتهم في التغلب على الصعوبات المالية التي قد يواجهونها. يُشترط للحصول على هذه القروض تقديم رهن كافٍ لضمان سداد القرض أو تقديم كفالة مقبولة من شخص ذي ملاءة مالية أو من مؤسسة ذات ملاءة مالية (سواء كانت طبيعية أو معنوية). يهدف البرنامج إلى تشجيع ودعم المهنيين والفنيين السعوديين المؤهلين وتمكينهم من ممارسة الأعمال الفنية والمهنية المتخصصة.

و من شروط بنك التسليف: يشترط أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، وأن لا يقل عمره عن 21 سنة. كما يجب أن يكون حاصلاً على شهادة مهنية صادرة من إحدى المراكز أو المعاهد أو الجامعات المعتمدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتوفر لديه دراسة عن المشروع لا تقل عن 6 أشهر، وأن يكون قد مارس المهنة بنفسه وفي تخصصه لمدة لا تقل عن سنة كاملة.

(<https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/our-products/social-loans/products/family-loan>، بنك التنمية الاجتماعية، 2022).

3-4-6- بنك الجزيرة: يقدم البنك عدداً من المنتجات الإسلامية في مجال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مشاركته في برنامج كفالة. من أبرز هذه المنتجات: المراجعة الإسلامية والتوريق التمويلي، الذي يُستخدم لتمويل رأس المال العامل. من شروط التمويل أن يكون للمنشأة كيان قانوني، وأن تكون مجدية من الناحية الاقتصادية والمالية والفنية والإدارية. كما يجب أن لا يقل حجم المبيعات السنوية عن 5 ملايين ريال ولا يزيد عن 50 مليون ريال، وأن تكون المنشأة قد مرّ عليها ثلاث سنوات أو أكثر منذ تأسيسها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون نسبة امتلاك السعوديين لا تقل عن 50% من ملكية المنشأة. (صبيحي محمد، مهدي معيض، تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، 2021، ص 272-275).

3-4-7- بنك الرياض: يسعى البنك إلى بناء علاقة عمل متميزة مع العملاء من خلال توفير قروض تمويلية تساعد في تحديد مستوى وكفاءة مشاريعهم. يتم ذلك من خلال الاستعانة بمتدربين متخصصين لتزويد العميل بالمشورة اللازمة، بالإضافة إلى تقديم برامج أدوات الأعمال والوسائل المحاسبية التي تساهم في تحسين إدارة المشروع وتطويره.

(<https://www.riyadbank.com/ar/business-pioneers/finance>، تمويل المنشآت

الصغيرة والمتوسطة، 2022).

3-4-8- بنك ساب: يهدف برنامج كفالة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المقدم من بنك ساب والمدعوم من وزارة المالية، إلى توسيع أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشجيع البنوك على تمويلها. يقتصر تمويل البرنامج على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. تشمل الأنشطة المكفولة في البرنامج العديد من المجالات مثل الأنشطة الصناعية، النقل، الترفيه والسياحة، الخدمات، الأنشطة التجارية، التعليم، المقاولات، الزراعة، والخدمات الطبية.

من شروط برنامج كفالة في بنك ساب أن يكون عمر النشاط التجاري لا يقل عن سنتين، وأن يتمتع بسجل تجاري جيد لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة). كما يشترط أن تكون التسهيلات

المطلوبة متوافقة مع الأنشطة الرئيسية للعمل التجاري. (<https://jazancci.org.sa/support>)، خدمات وبرامج دعم المشاريع، (2022).

3-4-09- صندوق التنمية الصناعية السعودي (برنامج كفالة): تم إنشاء برنامج كفالة بدعم من وزارة المالية لتقديم كفالة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال تكفل البرنامج بنسبة من التمويل المقدم من البنوك المحلية. يهدف البرنامج إلى تشجيع البنوك على تمويل هذه المنشآت بعد التأكد من جدواها الاقتصادية. يسعى البرنامج إلى توفير فرص العمل من خلال تمويل المشاريع بأقل قدر من رأس المال، وزيادة حجم رؤوس الأموال المستثمرة في المجتمع، فضلاً عن تحقيق التوزيع الأمثل للدخل بين أفراد المجتمع. كما يساهم البرنامج في تنمية المناطق الأقل نشاطاً اقتصادياً ويساعد في تقليص معدلات البطالة. (<https://jazancci-smes.org/index.php/ar>)، برامج دعم المشاريع، (2022).

3-4-10- صندوق غرفة الشرقية لدعم المبادرين والمنشآت الصغيرة: يقوم صندوق الغرفة

التجارية في المنطقة الشرقية بتقديم الدعم الفني والإداري والمالي للشباب السعودي والمنشآت الصغيرة، بهدف مساعدتهم على تأسيس أنشطة اقتصادية جديدة والمساهمة في خلق فرص عمل وتقليص معدلات البطالة. يركز الصندوق على دعم المبادرين من الشباب والشابات السعوديين الراغبين في إنشاء مشروعات جديدة، بالإضافة إلى أصحاب الحرف اليدوية والآلية الراغبين في توسيع نطاق أعمالهم. يشمل دعم الصندوق تمويل مستلزمات دورة التشغيل، تمويل الأصول الثابتة، وتوفير تمويل للتوسعات، إلى جانب دعم المشروعات الجديدة. كما يقدم الصندوق العديد من برامج التدريب والتأهيل، بالإضافة إلى الدعم الفني والإداري للمنتفعين. (<https://jazancci.org.sa/support>)، غرفة جازان - خدمات الغرفة، خدمات وبرامج دعم المشاريع، (2022)

2-4-11- مصرف الراجحي: يقدم مصرف الراجحي حلولاً متنوعة للتمويل لدعم المنشآت الصغيرة

في تسيير أنشطتها المختلفة. يشمل التمويل المباشر الذي يوفر السيولة اللازمة للعميل لتنفيذ أعماله، سواء لتمويل شراء الأصول الثابتة أو لتمويل رأس المال العامل. كما يوفر المصرف أيضاً التمويل غير المباشر مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، مما يتيح للمنشآت الصغيرة القدرة على التعامل مع متطلبات السوق والمشاريع بكفاءة.

(<https://www.alrajhibank.com.sa/ar/alrajhi-group/media-center/press-releases/sme-financing-kafalah-samaK>)، مصرف الراجحي السعودية، (2019)

2-4-12- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني: يهدف مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسة العامة للتدريب المهني إلى تمكين الشباب السعودي من العمل لحسابهم الخاص، من خلال مساعدتهم في تجاوز العوائق التي قد يواجهونها. كما يساهم المركز في تأهيلهم بالمهارات اللازمة لنجاح مشاريعهم، ويسعى أيضًا إلى توفير بيئة مناسبة تشجع الشباب على الانخراط في العمل الحر وتحقيق طموحاتهم في ريادة الأعمال. (صبحي محمد، مهدي معيض، 2021، ص 272-275).

2-4-14- صندوق شركة سابك الاستثماري: يهتم صندوق سابك الاستثماري بالاستثمار في المشاريع المتخصصة في صناعة البتروكيماويات والصناعات التحويلية، وذلك بهدف دعم وتعزيز نمو هذه القطاعات الحيوية. ([https://www.sabic.com/ar/news/23759-sabic-](https://www.sabic.com/ar/news/23759-sabic-announces-the-completion-of-saudi-aramco-acquisition-of-public-investment-fund)

[announces-the-completion-of-saudi-aramco-acquisition-of-public-investment-fund](https://www.sabic.com/ar/news/23759-sabic-announces-the-completion-of-saudi-aramco-acquisition-of-public-investment-fund)، سابك السعودية، 2020).

2-4-15- صندوق التنمية الصناعي: يسعى البنك لتحقيق خمسة أهداف رئيسية تساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يهدف الصندوق إلى المشاركة بفعالية في تحقيق أهداف وسياسات وبرامج التنمية الصناعية في المملكة من خلال توفير الدعم المادي والاستشاري اللازم لنمو وتطور الصناعة المحلية ورفع مستوى أدائها. وانطلاقاً من مسؤوليته التنموية تجاه تطوير قطاع التصنيع ودوره في تعزيز فرص الاستثمار الصناعي، يعمل الصندوق الصناعي وفق عدد من المعايير والضوابط التي تضمن أداء رسالته ومهامه على النحو الأمثل. من بين هذه المعايير التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترضة من المنظورين الاقتصاديين العام والخاص، وتعزيز فرص نجاح المشاريع عبر التوظيف الأمثل للأموال المستثمرة. استناداً إلى هذا الدور والمسؤولية، تشمل الأهداف الإستراتيجية التي يسعى الصندوق لتحقيقها ما يلي:

(<https://www.sidf.gov.sa/AR/ABOUTSIDF/Pages/AboutUs.aspx>)، صندوق

التنمية الصناعية السعودي، (2020)

- تحقيق عائد استثماري جيد للاستثمار الصناعي؛
- التأكد من وجود قيمة مضافة محلية مناسبة للاقتصاد الوطني؛
- إحلال المنتج الوطني محل الواردات؛
- تعزيز الصادرات غير النفطية؛
- تحقيق التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى؛
- زيادة فرص العمل للسعوديين من خلال تشجيع التوطين في القطاع الصناعي؛

- إدارة استغلال المواد الخام المحلية على النحو الأمثل؛
- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل وتوطين التقنية؛
- نشر ثقافة السلامة الصناعية ودرء المخاطر في المنشآت الصناعية؛
- نشر ثقافة الحفاظ على البيئة في القطاع الصناعي.

2-5- تنامي المؤسسات الناشئة بالمملكة العربية السعودية:

سلط يوم الابتكار السعودي في النسخة الـ 39 من أسبوع جاينتس للتقنية في دبي الضوء على الفرص الكبيرة التي توفرها السعودية للشركات الناشئة. تشهد منظومة الشركات الناشئة في المملكة نمواً سريعاً، حيث بدأت السعودية تتحول إلى "مملكة الشركات الناشئة". يظهر هذا التوسع بوضوح من خلال زيادة عدد الصفقات والاستثمارات والمستثمرين، بالإضافة إلى الدعم الكبير الذي تقدمه الهيئات الحكومية لهذه المنظومة.

أصبحت السعودية الآن سوقاً مثالياً للوصول إلى رؤوس الأموال والمواهب، مما يفتح أفقاً واسعاً من الفرص. خلال جلسة نقاش في اليوم الأول من معرض جاينتس، ذكر الدكتور نبيل كوشك، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاستثمار الجريء، أن الشركة وافقت على 14 رأس مال جريء جديد خلال عام واحد فقط، بقيمة إجمالية قاربت الـ 650 مليون دولار.

من جانبه، قال نواف الصحاف، الرئيس التنفيذي لشركة حاضنات ومسرعات الأعمال (BIAC)، إن تقرير "MAGNiTT" الأخير أظهر أن السوق يشهد نمواً سنوياً بنسبة 80% في الشركات الناشئة. كما أشار عصام الذكير، نائب المحافظ لريادة الأعمال في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى أن المبادرات الحكومية تساعد المؤسسات الصغيرة والشركات الناشئة في تجاوز العوائق الأساسية المتعلقة بالتمويل والتنظيم والوصول إلى السوق.

تسعى الحكومة السعودية لزيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030، وهو هدف يُعد من أولويات المملكة لتحقيق الازدهار. كما أشار تقرير نشرته مجلة "إنتربينور" الأميركية قبل أشهر إلى التحسن الكبير في بيئة ريادة الأعمال في السعودية، وما تم تسهيله من إجراءات تنظيمية لدعم هذا القطاع.

وفي إطار رؤية 2030، أولت الحكومة السعودية اهتماماً أكبر بالقطاع الخاص والشركات الناشئة ورؤوس الأموال الجريئة، حيث يظهر ذلك من خلال تسريع إصدار الرخص لهذه الشركات، مما يعزز بيئة الاستثمار والابتكار في المملكة. (أحمد نجدت، السعودية مملكة الشركات الناشئة، 2022).

كما تشكل المملكة العربية السعودية القوة الاقتصادية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فهي تتمتع حالياً بثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، إلا أن الإيرادات الاقتصادية والفوائض المالية، تأثرت بشكل أو بآخر في السنوات الأخيرة اعتباراً من عام 2014، بالانخفاض العالمي في أسعار النفط، نتيجة لذلك طرحت الحكومة السعودية إصلاحات ومبادرات عدة سعياً منها لتنويع اقتصادها القائم على النفط، وذلك من خلال تعزيز القطاعات الأخرى غير البترولية، في عام 2016، أطلقت الحكومة "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، وكان للقطاع الخاص النصيب الأكبر منها، وعليه تنامت المؤسسات الناشئة بشكل كبير جداً وفي شتى المجالات .

4. تحليل النتائج:

من النتائج المتوصل إليها والتي كانت حوصلة لهذه الدراسة نذكر:

- 1- الاهتمام بالمؤسسات الناشئة يعتبر من المواضيع المهمة من قبل الباحثين وحتى الدول لما لها من دور كبير في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وهو ما سمح بانتشار الفكر المقاوлатي بين الطلاب الجامعيين وحاملي الشهادات (التكوين المهني... إلخ)، والأفكار؛
- 2- المؤسسات الناشئة أصبحت تشكل العمود الفقري في الوقت الراهن لاقتصاد أي دولة خاصة ما تعلق بالمناولة وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية إعادة النظر في قيمة وأهمية هذا النوع من المؤسسات، وهو ما يثبت صحة الفرضية التي تنص على أنه المؤسسات الناشئة تحظى باهتمام واسع من قبل القائمين على الشؤون الاقتصادية بالوطن العربي؛
- 3- الدعم الحكومي مهم جداً للمؤسسات الناشئة لأنه يعتبر بمثابة الحافز الأساسي للشباب مما يساهم في تنامي هذا النوع من المؤسسات من خلال تذليل العراقيل كإطار القانوني والتمويل وحمايتها من المنافسة حتى تؤدي الدور المطلوب منها، وهو يؤكد صحة الفرضيتين اللتان تنص على أن الإطار القانوني له دور مهم في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة بالمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الداعمة في خلق وتنمية المؤسسات الناشئة بالمملكة العربية السعودية؛
- 4- للمؤسسات الناشئة دور كبير في تحقيق التنمية والاقتصادية والاجتماعية من خلال رفع معدل النمو العام ورفع الناتج المحلي الإجمالي المحلي، وتنمية النسيج الصناعي مع زيادة عدد الوظائف التي توفرها المؤسسات الناشئة للمواطنين، وهو ما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية التي تنص على أنه كلما زاد عدد المؤسسات الناشئة بالوطن العربي عموماً والمملكة العربية السعودية خصوصاً أدى إلى تحقيق تنمية اقتصادية؛

5. خاتمة:

وفي الختام يمكننا القول أن المؤسسات الناشئة أصبحت هي القاطرة التي تحرك الاقتصاد على المستوى العالمي خاصة في ظل الأزمات التي يشهدها العالم من نقص في الموارد وشح المادة الأولية، وما أزمة covid19 إلى دليل قاطع على الدور الذي لعبته المؤسسات الناشئة في المحافظة على الدورة الاقتصادية ومحاولة التخفيف من الأضرار الاقتصادية التي لحقت بمختلف دول العالم ونجد المملكة العربية السعودية من الدول التي انتهجت إستراتيجية الاعتماد على المؤسسات الناشئة كخيار للنهوض باقتصادها، وعلى ضوء ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

1- الاهتمام بالمؤسسات الناشئة بالمملكة العربية عرف تطوراً كبيراً في الآونة الأخيرة كما عرف توجه متسارع ومتعاظم على المستوى الحكومي من خلال تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات مصغرة مع العمل على وضع إطار تنظيمي خاص بالمشروعات الصغيرة، والتنوع في طريقة التمويل بزيادة مؤسسات الإقراض، بالإضافة إلى المستوى الأكاديمي من خلال العديد من الأبحاث والدراسات وفتح التخصصات التي تعنى بالمؤسسات الناشئة على مستوى الجامعات؛

2- الاهتمام بالمؤسسات الناشئة يعتبر من المواضيع المهمة من قبل الباحثين وحتى الدول لما لها من دور كبير في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وهو ما سمح بانتشار الفكر المقاولاتي بين الطلاب الجامعيين وحاملي الشهادات (التكوين المهني... الخ)، والأفكار؛

3- تحقيق الاكتفاء الذاتي والانطلاق نحو عملية التصدير يبدأ من الاهتمام بالمؤسسات الناشئة وهو ما حققته المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة.

وبناء على ما توصلنا إليه من نتائج في هذه الدراسة فإننا نوصي بالآتي:

1- يعتبر الإطار القانوني من العوامل المهمة جداً في التشجيع على إنشاء مؤسسات ناشئة وهو ما وجب إعادة النظر في وتبسيط الشروط للشباب حاملي الأفكار والعمل على دعمهم ومرافقتهم في مراحل الإنشاء والعمل على تنميتها؛

2- ضرورة مواصلة العمل على تهيئة البيئة المحفزة بهدف استقطاب الشباب حاملي الأفكار والمشاريع والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الناشئة، مثل إعادة النظر في الجانب التنظيمي ومواصلة الجهود لتعزيز البيئة الداعمة والمحفزة للاستثمار؛

3- ضرورة التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات والقطاعات بغرض مساندة التطورات والمستجدات في القطاع الخاص والعمل على أبرام إتفاقيات بهدف الرقي بهذا النوع من المؤسسات؛

4- ضرورة تنويع المؤسسات الداعمة وعدم الاكتفاء بالبنوك فقط مثل دمج رجال الأعمال الكبار في هذا المجال وحثهم على تمويل المؤسسات الناشئة وتعتبر التجربة السعودية خير دليل لهذا؛

5- لوحظ خلال هذه الدراسة أن المملكة العربية السعودية عملت على فصل كل هيئة قانونية على حدى وخولت لها أهم الصلاحيات وهو ما سهل الإجراءات القانونية على المستثمرين (أصحاب المؤسسات الناشئة)، وشجع الشباب على إنشاء مؤسسات ناشئة، وهو ما نوصي به في هذه الدراسة؛

6- وعلى العموم يمكننا القول أن التجربة السعودية في مجال المؤسسات الناشئة تعتبر من التجارب الناجحة في الوطن، يمكن تبينها كنموذج ناجح يركز عليه في مجال إنشاء ودعم وتنمية المؤسسات الناشئة.

6. قائمة المراجع:

- رضاني مروى، بوقرة كريمة(2020)، "تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر(نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربياً"، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03.
- بو الشعور شريفة(2018)، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة start-up-دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 04، العدد 02.
- أسامة طلعت (10- 07- 2021)، " ما هي الشركات الناشئة start-UP وصفاتها كيفية تمويلها"، <https://www.alrab7on.com/what-is-a-startup>.
- مرجع سابق.
- خالد خير الدين(2021-01-01)، "المؤسسات الناشئة طريقك نحو النجاح"، <https://teyssir.com/>.
- رواد النيل (2021-05-25)، "أهم مصادر التمويل للشركات الناشئة"، <https://np.eg>.
- سمية فتحي (2015)، "دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي أعمال قطاع غزة -دراسة حالة مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
- Faster capital (2021-04-06) " ما التحديات التي تواجه الشركات الناشئة وطرق تعزيز العمل الريادي؟"، <https://fastercapital.com/ar/blogs>.
- محمد الناصر حميداتو، بقاص صافية(2017)، "التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر.

- عبد الرحمان يسري أحمد(1996)، " تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها "، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، نسخة إلكترونية.
- عبد المطلب عبد الحميد (2003)، " النظام العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر " مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى.
- طويطي مصطفى، كتوش نبيل(2017-04-26-25)، " المقابلة من الباطن كخيار إستراتيجي لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض التجربة الجزائرية "، ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار – جامعة 08 ماي قالة .
- عبد الرحمان عبد الله (2021-09-08)، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية "، صندوق النقد العربي، <https://www.amf.org.ae/ar/news/08-09-2021/maly-aldktwr-bdalrhmn-bn-bdallh-alhmydy-almdyr-alam-ryys-mjls-adart-sndwq-alnqd>.
- أمجد حجازي، صندوق النقد الدولي، (2015)، [file:///C:/Users/pc/Downloads/1501mcda%20\(6\).pdf](file:///C:/Users/pc/Downloads/1501mcda%20(6).pdf).
- صندوق النقد العربي (2019). <https://www.amf.org.ae/ar>.
- وزارة التجارة السعودية، رؤية 2030 (2022-08-10)، <https://mc.gov.sa/ar/pages/default.aspx>.
- وزارة العمل والتنمية السعودي، رؤية 2030، (2022)، <https://hrsd.gov.sa>.
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، (2022)، <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC393>.
- صندوق الموارد البشرية السعودية، (2022)، <https://hrsd.gov.sa>.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية، (2022)، <https://www.momrah.gov.sa/ar>.
- عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي، (2019)، صندوق النقد العربي، <https://www.amf.org.ae/ar>.
- هبة عبد المنعم وآخرون (2019) " النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "،

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021/Promoting-micro-small-medium-enterprises-arab-countries.pdf>

▪ مشروعك (2020-03-03) "فرص

استثمارية"، https://mashroo3k.com/ar/funding_agency/.

▪ برامج دعم المشاريع (2022)، <https://jazancci-smes.org/index.php/ar/>.

▪ هناء سلطان داود، (2005-12-31)، "دور البنك العربي السعودي في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية"، [./search.emarefa.net/ar/detail/BIM-364452](https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-364452).

▪ بنك التنمية الاجتماعية (2022-06-23)، <https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/our-loan-products/social-loans/products/family-loan-products>.

▪ صبيحي محمد، مهدي معيض (2021-12-13)، تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، 2021، <https://almerja.com/reading.php?idm=161842>.

▪ تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (2022)، <https://www.riyadbank.com/ar/business-pioneers/finance>.

▪ غرفة جازان (2022)، خدمات وبرامج دعم المشاريع، <https://jazancci.org.sa/support/>.

▪ برامج دعم المشاريع (2022)، <https://jazancci-smes.org/index.php/ar/>.

▪ غرفة جازان - خدمات الغرفة (2022)، خدمات وبرامج دعم المشاريع، [./https://jazancci.org.sa/support](https://jazancci.org.sa/support).

▪ مصرف الراجحي السعودية (2019)، مؤسسة النقد العربي السعودي، <https://www.alrajhibank.com.sa/ar/alrajhi-group/media-center/press-releases>.

▪ صبحي محمد ، مهدي معيض (2021-12-13)، اقتصاديات التمويل والاستثمار - تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، <https://almerja.com/reading.php?idm=161842>.

▪ شركة سابك السعودية للاستثمار (2020-06-21)، <https://www.sabic.com/ar/news/23759-sabic-announces-the-completion-of-saudi-aramco-acquisition-of-public-investment-fund>

▪ صندوق التنمية الصناعية السعودي - رؤية 2030 (2020)، <https://www.sidf.gov.sa/AR/ABOUTSIDF/Pages/AboutUs.aspx>.

▪ أحمد نجدت، (17-10-2019) " السعودية مملكة الشركات الناشئة " عربية sky news
. <https://www.skynewsarabia.com/business/1288763>